قراءة في واقع منظمات المجتمع المدني

الآراء متقاربة حول ضعف المنظمات وحاجتها الى المراجعة

بابل / علي المالكي

حازم الصافي: ١٩٨ منظمة في بابل..العدد الوهمي منها كبير والنشيطة عددها قليل.

سحر الزبيدي: ٣٠٪ من المنظمات بدأت السير في الطريق الصحيح

عبد الحسن الخفاجي: منظمات كم بلا نوع وتسعى الى الفائدة الشخصية.

مها الخطيب: العديد من المنظمات العالمية فقدت ثقتها بالمنظمات العراقية

اسيل جار الله: لا ندخر جهداً من اجل دعم المنظمات معنوياً ومادياً

نورس حسين: تسلل الفساد الاداري الى منظمات المجتمع المدني

المراجعة النقدية والتقويمية لاية تجربة في الحياة، وسيلة فعالة لتطوير التجربة، وتعديلها بما يقومها ويتيح لها ان تكتمل، والتجارب الوليدة تشهد على الدوام عثرات واخطاء يجري تصحيحها على الدوام عن طريق المراجعة، والنقد والحوار، وتجربة او ظاهرة (منظمات المجتمع المدني) تجربة وليدة وحضارية، تفرض علينا الاهتمام بها وتفعيلها عبر عملية المراقبة العملية لها، المراقبة الهادفة الى التنمية والارتقاء، وقد سعينا في هذا الاستطلاع الى ان يقيم ذوو الشأن تجربتهم.

الاختيار المقصود

وتجربة منظمات المجتمع المدني في منطقة الفرات الاوسط تميزت بعدد المنظمات وتنوعها، وخصوصاً في محافظة بابل التي شهدت تأسيس العشرات من منظمات المجتمع المدني، ولهذا كانت المنطقة افضل اختيار بشان معرفة الاراء حول واقع منظمات المجتمع المدني العراقية ومستوى ادائها، فكيف يرى العاملون في منظمات المجتمع المدني واقع عمل المنظمات؟

كم بلا نوع

لم يكن الاستاذ المحامي عبد الحسن راضياً عن منظمات المجتمع المدني، وهو عضو الهيئة الادارية للمكتب التنسيقي لمنظمات المجتمع المدني في محافظة بابل، يقول الخفاجي: ان المنظمات (كم) بلا (نوع) وللاسف الشديد هناك منظمات يمكن ان نطلق عليها منظمات الشخص الواحد اذ لا تتوفر فيها الكفاءة العملية، وليس لديها من الخبرات ما يؤهلها لممارسة دورها ضمن منظمات المجتمع المدني حيث اخذت تلك المنظمات على عاتقها السعي وراء المنظمات المانحة لغرض الفائدة الشخصية لاعضائها لا لفائدة المجتمع ومنذ سقوط النظام حتى وقتنا هذا ظهر الكثير الكثير من تلك المنظمات الا اننا اذا اردنا ان نقيمها بإنصاف فيمكن ان نقول عنها: انها منظمات وهمية، ولا تسعى الا للكسب المادي على حساب المنظمات الجدية والفاعلة والهادفة لخدمة المجتمع المدني، واخيراً اود ان أناشد جميع الجهات سواء المانحة منها في الخارج ام في الداخل ان تتحرى جيدا عن المنظمات التي تطلب التعاقد معها او اشراكها في برامجها.

الفساد الاداري

وترى الانسة نورس حسين ان الفساد الاداري قد تسلل الى المنظمات ايضاً وهي عضو الهيئة التنفيذية لرابطة المرأة العراقية في الحلة، قالت نورس: (المنظمات عملها محدود، وهي لا تلبي طموح المرأة العراقية والمنظمات الفعلية التي تشتغل بصدق ضعيفة من حيث الدعم المادي، اما المنظمات الوهمة فتتكون من ٤ افراد وهي التي استطاعت الاستحواذ على منح المنظمات المانحة، وبصفتنا من اول البلدان في الفساد الاداري فقد تسلل الفساد الاداري الى منظمات المجتمع المدني للاسف الشديد).

ضعف مهارات الاتصال

وتواجه منظمات المجتمع المدني العراقية ضعفاً في قدراتها على الاتصال وهو جانب حيوي في عمل هذه المنظمات. وقد انتقدت الآنسة مها الخطيب هذا الجانب في عمل المنظمات بوصفها مسؤولة الاتصال في جمعية حقوق الانسان والمكتب التنسيقي لمنظمات المجتمع المدني في محافظة بابل، تقول مها الخطيب : " تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبات في عملية الاتصال، ويعود السبب في هذا الى افتقار الخبرة، ومراسلات المنظمات الهامشية التي تؤثر في المنظمات الحقيقية، ثم ان المنظمات العالمية فقدت الثقة بصدقية المنظمات العراقية لانها تعاملت بروح مادية فاكتشفت ان المنظمات العراقية هي منظمات وهمية ولصوصية، وبالطبع اقصد البعض من المنظمات وليس كلها، والا فأين ذهبت آلاف الدولارات؟ ثم ان منظماتنا لا يكفي (صبرها) للتواصل مع المنظمات الاخرى، خذ مثلا اخبرني احدهم انه اتصل بمنظمة وقد أجابته بانها ستدعمه ولم يكن يعرف الآلية في التواصل مع تلك المنظمة، ولما لم يحصل على شيء تركهم، ان التعامل بثقة مع الاخرين ضروري، فقد راسلت منظمة لمدة سنة ولم ينفد صبري من عدم الاجابة وحصل ظرف اكتشفت انهم كانوا يراقبون الموقف لمدة طويلة، العملية اذا تحتاج الى صبر، المنظمة الوهمية لا تصمد، اما المنظمة الحقيقية فتصمد، ثم ان هناك امراً آخر في عمليات الاتصال، فمن يريد شيئاً عليه ان يضحي، انا اجلس على الانترنت من ٤-٥ ساعات يومياً من اجل التواصل فقط.. الاتصال عملية تحتاج الى المثابرة.

وظيفة منظمات المجتمع المدني

وتناول الاستاذ حازم الصافي المستشار الثقافي لقوى المجتمع المدني في بابل في تقييمه لعدد من جوانب عمل وواقع منظمات المجتمع المدني، في البداية تحدث عن طبيعة وظيفة المنظمات فقال: " يمكن ان ابدأ بتقديم نصيحة لكل من يريد ان يعمل في منظمات المجتمع المدني، خلاصتها ان يضع نصب عينيه ان منظمات المجتمع المدني تشبه قائد الفرقة الموسيقية (المايسترو) ، فهناك ثمة عصا تتحرك لتنظم اداء الموسيقيين، على هذا الاساس لا يمكن ان يطلب من المايسترو ان يعمل على ماكنة غزل النسيج الناعم، انها مسألة محبطة، تثير الشكوك ناهيك عن الالم؛ ان الذي يحدث في اروقة المجتمع المدني الا ن يشبه عملية تكليف المايسترو بأداء عمل لا يمت الى الشفافية بصلة. ادوات منظمات المجتمع المدني وعدته مهيأة للتعامل مع مسألة اعداد البنية المجتمعية لتتقبل وجود طرف اخر في المعادلة السياسية العراقية، طرف بلا إيديولوجية ترتبط بالتمويل؛ انا قلت قبل فترة ان المجتمع المدني يتكلم بخطاب شفاف لا تلوثه رمال الايديولوجيا لذلك يمكنه ان يمارس دور الوسيط والمفاوض في حل الازمات لكن الواقع هو عكس ذلك تماماً ويطلب من المجتمع المدني على الدوام ان يقدم انجازات ذات طبيعة وظيفية يتعلق اتمامها بقدرات لم يصمم جسد المجتمع اساساً لامتلاكها، فمعدة المجتمع المدني غير قادرة على هضم الغذاء الحكومي لذا فمؤسسات المجتمع المدني لا يمكن ان تقدم الوظائف للآخرين، ولكن طوابير الناس التي تتجمع امام منظمات المجتمع المدني تبحث عن الوظائف وهي لا تتفهم هذه المعادلة بسهولة وعليه اصبحنا الان ازاء رأي عام خطير يكاد يلفظ منظمات المجتمع المدني لانه ينظر اليها ببساطة على انها محض مؤسسات حكومية فاشلة.

عزوف المثقف

اما عن رأيه في عزوف المثقفين عن العمل في ميدان منظمات المجتمع المدني فقد تحدث عن هذه الحقيقة بالقول (ان سبب عزوف المثقفين والاكاديمين عن الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني يعود الى امرين رئيسين الاول ان اللقاح الاكاديمي (البكلوريوس)، يجعل الاكاديمي فاقداً القدرة على التواصل مع الانظمة المعرفية المجاورة التي لا تشبع رغباته المدرسية في التخطيط والتبويب والتصنيف/ في المجتمع المدني مقدار كبير من الخيال لا يعجب الاكاديميين، المؤسسة الجامعية تتخم الاكاديمي باجندة طلبات تعامله كأسير حرب، ثم عرج على مسالة تعدد مكاتب التنسيق في منظمات المجتمع المدني فقال (اما بخصوص مكاتب منظمات المجتمع المدني التنسيقي وتعددها، فانا ارى انه يمثل مرحلة اولى باتجاه التوحيد، وكوني مستشاراً للمكاتب الثلاثة، قلت لهم لو اننا بدأنا بمكتب واحد وفي ظل هذه الاجواء من العمل فسنصل الى مكتب واحد، ولكننا بدأنا بثلاثة وسنصل الى مكتب واحد.

تصنيف ساخر للمنظمات

وقدم الصافي تصنيفاً ساخراً لانواع المنظمات فقال : (توجد في محافظة بابل ١٩٨ منظمة، العدد الاكبر منها وهمي وفيها مؤسسات نشيطة وفاعلة، وعموماً فهناك مؤسسات (الشنطة) ومؤسسة العائلة أي المؤسسة التي يديرها مؤسسها هو وزوجته، ومؤسسة الفرد الواحد، ومؤسسة المقهى ولكنني ازاء مسؤوليتي التاريخية باستطاعتي ان أقدم قائمة بـ (١٦) منظمة حقيقية وسوف اهمس بها في اذن صديقي السيد علاء الصافي وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني).

رؤية مركز المجتمع

وقدمت السيدة سحر الزبيدي مديرة مركز المجتمع المدني في الفرات الاوسط، رؤية تقويمية عامة لواقع وعمل منظمات المجتمع المدني، وقالت : (نجن كمركز معني بمنظمات المجتمع وتطويرها وتدريبها ودعمها لدينا اسس علمية نعمل على اساسها مثلاً ليس شرطاً ان تعمل المنظمة باتجاه واحد كالتثقيف للدستور فمنظمة حقوق الانسان يمكن ان تقوم بأنشطة اخرى وهي ايضاً ذات فائدة للمجتمع ما عدا نشاطها التقليدي في مجال حقوق الانسان ونسعى الى ان نرى ما ستكون عليه المنظمة بعد اربع سنوات، كيف ستعمل والنظرة المستقبلية لمنظماتنا هو اساس عملنا. وقد لمسنا تغييراً في المنظمات من خلال تعاملنا معها وقد تكونت لدى العديد منها نظرة شمولية حول ديمومتها واستمرارية العمل وهذا هو اساس عملنا. فبعد (٨) اشهر من العمل في تدريب وتثقيف منظمات المجتمع المدني وجدنا نحو (٣٠٪) من المنظمات بدأت تضع أقدامها على الطريق الصحيح، وتمثل هذه النسبة منظمات تفهم وتعي دورها كمنظمات مجتمع مدني ان تقوم بتحديد احتياجات المجتمع الواقعية، ومن خلال بحثها عن اناس ينتمون اليها فضلاً عن اهتمامها بحاجات المجتمع، ونعتقد ان هذه هي الاسس التي يجب ان تعمل وفقها منظمة المجتمع المدني توسيع قاعدتها والعناية بالمشاكل التي يعاني منها المواطنون. ومجموع المنظمات المسجلة لدينا والمتواصلة معنا (٢٧٥) منظمة موزعة على خمس محافظات، ومن مشاكل منظماتنا انها بحاجة للوصول الى حالة التخصص، هناك نقص واضح في تخصص المنظمات، وقد بدأنا نفرز (٥٪) من المنظمات التي تريد حقاً الوصول الى حالة التخصص ولدينا منظمات نسوية في الكوت والديوانية تميزت في تخصصها، وفي كربلاء هناك منظمات تخصصت في تحديد منابع الفساد الاداري.

وهناك (محدودية) القيادات في المنظمة، فالمفروض هناك مجلس ادارة للمنظمة ولجان عاملة بينما نجد ان هناك منظمات يتولى القيادة فيها شخصان او ثلاثة على الاكثر، وهذا يسبب ضعفاً في تعامل المنظمة وقواعدها، مما يقود حتماً نحو الفساد. اننا نطمح الى رؤية منظمات اكثر انفتاحاً على الناس والمجتمع، وقد اقمنا دورات تثقيفية لـ (٩٧) منظمة مجتمع مدني في بابل حول كيفية ادارة وقيادة المنظمة والحكم الداخلي للمنظمة الا ان التدريب شيء والتطبيق شيء آخر، فالتطبيق بحاجة الى تفعيل، ولقد لاحظنا بعد البرنامج التدريبي ان هناك منظمات بدلت نظامها الداخلي واخذت تعمل بشفافية الامرالذي جعلنا نشعر بالفرح لحصول مثل هذه التغييرات في بنية عمل المنظمات.

وفي كل الدول المتطورة تمثل الاتحادات (شبكات التنسيق) حالة صحية على ان تؤسس وتبنى بالشكل الصحيح، وان يفهم الاشخاص الغاية من هذا الاتحاد ليس هناك اية مشكلة في ان تنسق مجموعة من منظمات المجتمع المدني عملها في اتحاد تنسيقي او مكتب تنسيقي، على ان يكون هناك وضوح في الهدف من التشكيل، وفي كل الدول يعملون من اجل تعزيز قوتهم وهذا برأينا هو الهدف، وتتنوع الشبكات فهناك شبكات متخصصة بالمرأة والتعليم والطفل وحقوق الانسان... الخ. ويجب ان يكون هناك برنامج مرسوم للاتحاد او المكتب ومن الامور الجوهرية المحافظة على خصوصية المنظمات واستقلاليتها المانحة.

مؤتمر المراجعة النقدية

وبناءً على ما تقدم من اراء نقدية وتقويمية لواقع منظمات المجتمع المدني العراقي فمن الواضح ان جميع الآراء متقاربة في رؤيتها للضعف الموجود في عمل المنظمات وواقعها، ولذلك فمن الضروري التوجه لعقد مؤتمرات للمراجعة النقدية ويمكن لكل منظمة ان تعقد مؤتمراً للمراجعة النقدية تقيم فيه عملها وتنتقد نشاطها وتشخص اخطاءها من اجل تجديد نفسها، كما يمكن للمراكز العلمية المتخصصة ان تسهم في اقامة مؤتمرات مناطقية للمراجعة النقدية العامة لواقع وعمل منظمات المجتمع المدني.. ان المراجعة النقدية الصريحة والجريئة ضرورة قائمة لكل عمل بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

كل شيء وارد ولكن

ويرى الاستاذ المحامي منصور المانع عضو الهيئة الادارية لاتحاد منظمات المجتمع المدني في بابل، ان الزمن والممارسة وتراكم الخبرة ستطور تجربة واقع وعمل منظمات المجتمع المدني . يقول الاستاذ منصور : (تعمل في محافظة بابل،العشرات من المنظمات التي تتوزع على اختصاصات شتى بين حقوق الانسان والمعاقين والشباب والمرأة والطفولة وغيرها جميعها تعمل وفق قدرتها، وحسب ظروفها التي ولدت فيها. والوضع العام طبيعي، ولا يوجد شيء خارج السياقات المتوقعة، ان أية بداية لا تكون بصورة منظمة وحسب ما نريد، ولكن كتجربة جديدة تقييمنا للوضع من الناحية الواقعية، مقبول. اما عن المنظمات الوهمية، فاعتقد ان العملية من الناحية المالية غير مربحة لذلك استبعد اية طموحات مالية في هذا الجانب ولكن من جانب آخر من حق الجميع العمل، وصعوبة الطريق وحدها سوف تفرز من سيستمر وسيقاوم.

اما عن عدد المكاتب (التنسيقية) فهو امر ليس سيئاً اطلاقاً، فالمجتمع المدني في بداية تكوينه لذلك كل شيء وارد، المهم ان يلتزم الجميع بأخلاقية العمل ونزاهته، والتعاون مع الآخرين خدمة للصالح العام)

في ندوتين مفتوحتين

التيار الإسلامي الديمقراطي يضيف أعضاء من المفوضية العليا للنزاهة

كربلاء / علي لفته سعيد

بحضور الدكتور عقيل الخزعلي محافظ كربلاء،ضيف التيار الإسلامي الديمقراطي ومؤسسة المعرفة الثقافية الأستاذ علي الشبوط المتحدث الإعلامي باسم المفوضية العليا للنزاهة ومدير التعليم ومدير العلاقات الخارجية والمنظمات غير الحكومية فيها،في ندوتين مفتوحتين حول عمل الهيئة خلال المرحلة السابقة.. وقال الباحث احمد حسون الذي قدم الندوة إن يوم سقوط النظام السابق اعتبره العراقيون يوم الفرح الكبير واستبشروا فيه كل الخير لمستقبل آمن ومزدهر وان هذا اليوم ستليه فرصة لبناء العراق وأضاف حسون إلا إن هذه الفرحة لم تكتمل لأنها سرقت حين ظهرت العثة التي زرعها النظام السابق وما زالت تنخر في المجتمع ولا تريد أن تترك مجالا لبناء الوطن لذلك كان على الجميع أن يعرفوا إن البناء لا بد أن يبدأ أولا من الذات بعد أن ننتهي من محاربة الإرهاب.. وأكد إن العراقيين وجدوا أمامهم آفة جديدة اسمها الفساد الإداري والمالي الذي ادخل الفرحة في دهاليز مظلمة من الفساد لذلك تم تشكيل لجنة النزاهة لتنظيف دوائر الدولة منها.

وتحدث الشبوط عن الهيئة وكيف شكلت في زمن مجلس الحكم إلا إن الحقيقة كما يقول إن عملها بدأ قبل ستة اشهر وهي مسؤولة عن محاربة الفساد الإداري ووضع برامج توعية إلى المواطنين في الوقت نفسه..وأضاف الشبوط إن نسبة الفساد وصلت وحسب تقرير المنظمات الدولية إلى أكثر من ٧٠٪ وقد وصلت حتى مكتب الوزير.. موضحا إن المفوضية هي جهاز يتمتع بالاستقلالية وهو أول جهاز في منطقة الشرق الأوسط التي يوجد فيها فقط ديوان الرقابة المالية وان الهيئة لها قوة كبيرة غير خاضعة إلى سلطة أخرى تقوم بتسلم ملفات الفساد الإداري وتحقق فيها بما فيها التحقيق مع رئس الدولة لان المفوضية ليس لها خطوط حمر بل جميع الخطوط لها لون اخضر وهذا ما يعطي المفوضية قوة لعملها.وعلى المفوضية أن تقوم بخلق بيئة مناسبة لكي يكون الجميع متساوين في العدالة والحقوق والواجبات وقد أصدرنا العديد من التشريعات ونحن بانتظار موافقة الجمعية الوطنية عليها. وتحدث مدير التعليم في المفوضية قائلاً إن عمل اللجنة هو علاجي ووقائي وتقوم المفوضية برفع ما تم تحديده إلى الجانب القضائي.. وأكد إن مهمة المعلم كبيرة في المجتمع وهو الجهة الأساسية لبناء جيل جديد وهناك تعاون في كيفية تعامل المعلم مع الطالب من خلال تفعيل الدروس وخاصة الدروس الأخلاقية في المدارس الابتدائية لكي يكون الطالب مؤمنا بأهمية النزاهة والحرية والديمقراطية لذلك طلبنا من وزارتي التربية والتعليم العالي إيجاد وتغيير بعض المناهج الدراسية التي تلائم المرحلة ومشكلاتها..وأكد المتحدث الإعلامي إن العمل المطلوب من الجهة المقابلة هي إن المواطن مسؤول هو الآخر عن كشف حالات الفساد الإداري والمالي وانه أي المواطن مسؤول من موقعه. وأجاب على سؤال للمدى حول سرية من يقوم بالإخبار قائلا إن المفوضية تعطي ضمانا للمواطن المبلغ أن يبقى اسمه سريا أو أن يكون محميا من قبل المفوضية حتى يوضع من تثبت إدانته في السجن.وأشار إلى إن عمل المفوضية في تداخل مع الوزارات كعلاج ووقاية معطيا مثلا من أن المفوضية عندما تجد في عقد ما خلافا قانونيا فإنها تفاتح الوزارة المعنية وتخبرها عن الحقيقة وبالتالي فان الوقاية قد حصلت قبل حدوث المرض.وشهدت الندوتان الكثير من المناقشات والمداخلات التي أبداها محافظ كربلاء وأعضاء مجلس المحافظة ورجال الإعلام وعدد من رجال الدين وشخصيات كربلائية التي تركزت على عدم وجود ثقة في كل شيء وان المفوضية لا تستطيع إن تعمل وسط مناخ ملغوم في قضايا الفساد الإداري وان المواطنين وحدهم يتحملون وزر الأعباء المترتبة على الوضع المزري الذي يعيشه العراق من أزمات في الوقود والكهرباء وضعف في تقديم الخدمات وان الفساد الإداري وصل إلى مناصب عليا في الوزارة وان المفوضية محكومة أيضا بقرارات تجعلها عاجزة عن أداء عملها.

مركز المستقبل للدراسات والبحوث يعقد حلقة نقاشية حول إعداد مشروع قانون الجنسية العراقية

كربلاء / المدى

تحت شعار (إعداد مشروع قانون الجنسية العراقية) عقد مركز المستقبل للدراسات والبحوث في الاسبوع الماضي حلقة نقاشية حول ما جاء في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية حول قانون الجنسية العراقي الجديد..وقد أدار الجلسة السيد سمير الكرخي مدير إدارة المركز وحضرها كل من الدكتور عامر حسن فياض/ أستاذ الفكر السياسي بكلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، والمحامي طارق حرب، والمحامي فاضل الصفار المستشار القانوني بمركز المستقبل وعدد من الباحثين في قسم الإعلام بالمركز.افتتحت الجلسة الأولى بمقدمة عن أهمية المشاركة الفاعلة للأطياف السياسية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني في صياغة وبلورة الأفكار الخاصة بالدستور العراقي الجديد خدمة لأهداف التنمية والديمقراطية في العراق.ودعوة لمناقشة مستفيضة ودقيقة وشاملة لقانون الجنسية العراقية المنصوص عليه في الفقرة (١) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. حيث تطرق الحاضرون إلى أهمية هذا القانون بالنسبة للمواطن العراقي بوصفه واحداً من بين عدة قوانين أشار إليها قانون إدارة الدولة العراقية. وجرى خلال الجلسة مناقشة وحوار حول إبعاد هذا القانون من وجهة النظر السياسية والقانونية.فقد تحدث السيد سمير الكرخي قائلاً: في البدء أننا نتطلع إلى دراسة ومعرفة وجهة النظر السياسية والقانونية فيما يتعلق بمناقشة قانون الجنسية العراقية للوصول إلى صيغة مثلى يمكن الاستفادة منها في الواقع العملي تخدم أولاً وأخيراً الفرد العراقي ضمن هذا القانون خصوصاً وأن هذا القانون كغيره من القوانين شهد خلال النظام السابق العديد من الظلم والإجحاف بحق جماعات واسعة من العراقيين، ونحن بصدد مناقشة جديدة لقانون جديد ينتظر منه أن يلبي حاجات وطموحات العراقيين ويلقى قبولاً واسعاً لدى فئات الشعب المختلفة. مشيرا إلى أن منح الجنسية العراقية يخضع لمبدأ الازدواجية ويتراوح بين الحدود والإطلاق.ثم تحدث الدكتور عامر حسن فياض عن أهمية قانون الجنسية العراقية الذي تمت الإشارة إليه في المادة (١) من قانون إدارة الدولة العراقية مشيراً إلى انه قانون ذو أحكام راقية وذو نص صريح وشامل فيما يتعلق بتناوله موضوع الجنسية العراقية.أما المحامي طارق حرب فقد تحدث عن مبدأ الازدواجية في الجنسية مشيراً إلى أنه مفيد وضروري ولكن ضمن مساحات معينة، مثلاً أن المواطنة العراقية التي تزوجت من أجنبي تبقى جنسيتها مستمرة ولا تسقط عنها الجنسية العراقية طالما كانت عراقية مؤكداً على أن هذا الازدواج نابع من ضمانة حقيقية للهوية العراقية، ويشير إلى أن هناك دولاً عربية استفادت من الخروج عن مبدأ وحدة الجنسية ومنها مصر.كذلك جرى خلال الجلسة التعليق على أهمية استرداد وعودة الجنسية العراقية لمن أسقطت عنهم، إذ أشار المحامي فاضل الصفار إلى أهمية عودة الجنسية العراقية إلى المواطن العراقي كون أن الجنسية العراقية هي حق لكل عراقي مقيم وهو أمر يتعلق بمفهوم المواطنة والهوية العراقية.وأكد الباحثون في الحلقة النقاشية لمركز المستقبل على وجوب أهمية الإقرار بالمادة (١١) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ونقلها وعدم الخروج عن إحكامها. حيث تمت مناقشة المبادئ والأطر العامة الخاصة بقانون الجنسية العراقية وحصرها ضمن بنود هامة على أن يتم تلافي ما حدث بسبب سياسات خاطئة للنظام السابق في حجب الجنسية عن العراقيين وإن الموضوع يتطلب التشدد في منح الجنسية في المستقبل وبالشكل الذي سارت عليه الأنظمة الدستورية الأوربية.في ختام الحلقة الأولى وضع الحاضرون المبادئ العامة التي ستستند إليها تفاصيل مشروع قانون الجنسية العراقية، كما اتفق الباحثون على أهمية عقد حلقة ثانية لمناقشة التفاصيل الدقيقة الخاصة بقانون الجنسية العراقية وصولاً إلى تحقيق الفائدة المتوخاة من هذا.